

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21
Email: ou-ews@telecom.net.et

مجلس السلم والأمن
الاجتماع الواحد والثلاثون
8 يونيو 2005
أديس أبابا، إثيوبيا

PSC/PR/2(XXXI)

الأصل: فرنسي

تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في غينيا بيساو

تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في غينيا بيساو

أولا - مقدمة

1. في أعقاب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس كومبا يالا في 14 سبتمبر 2003، تم إطلاق عملية إعادة النظام الدستوري. وقد قام مبعوثي الخاص فرانسيسكو ماديرا بعدة زيارات إلى العاصمة بيساو وظل يراقب الوضع عن كثب. وخلال هذه الزيارات، عقد السيد ماديرا اجتماعات وجلسات عمل مع المسؤولين السياسيين والإداريين وممثلي المجتمع المدني والطوائف الدينية وكذلك مع رؤساء البعثات الدبلوماسية وممثل الأمين العام للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
2. يقدم هذا التقرير عرضا حول سير العملية الانتقالية السياسية، خصوصا بعد التمرد العسكري الذي حدث في 6 أكتوبر 2004 وشكل تهديدا على مستقبل البلاد. كما يتضمن التقرير الاستعدادات الجارية لإجراء الانتخابات الرئاسية القادمة.

ثانيا - الوضع السياسي

3. تجدر الإشارة إلى أن الانتخابات التشريعية قد أجريت يومي 28 و30 مارس 2004، وفقا لميثاق العملية الانتقالية. وكان المراقبون الدوليون قد أعربوا، في بيان صدر بهذه المناسبة، عن ارتياحهم إزاء حسن سير الاقتراع رغم ما شهده من خلل تنظيمي، وأكدوا أنه اتسم بالحرية والعدالة والشفافية. وقد خاض هذه الانتخابات اثنا عشر حزبا سياسيا وثلاثة تحالفات حزبية. وقد أدلى فعلا 460250 ناخبا من أصل 603639 ناخبا مسجلا، بأصواتهم ووصلت نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع إلى 76,25%. وبناء على النتائج التي صادقت عليها المحكمة العليا في 21 أبريل، فلم ينل أي حزب الأغلبية المطلقة. إلا أن الحزب الإفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر فاز بالمرتبة الأولى بحصوله على 45 مقعدا وبالتالي الأغلبية النسبية، فيما نال حزب التجديد الاجتماعي الذي يتزعمه الرئيس الغيني السابق كومبا يالا 35 مقعدا. ومن جانبه، حصل الحزب المتحد الاجتماعي والديموقراطي بزعامة رئيس الوزراء سابقا فرانسيسكو فادول على 17 مقعدا بينما لم يحصل الاتحاد الانتخابي، وهو تحالف يتكون من خمسة أحزاب صغيرة إلا على مقعد واحد.
4. في شهر مايو، تم تشكيل حكومة برئاسة السيد كارلوس غوميس، رئيس الحزب الإفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وتنصيب الجمعية الوطنية الشعبية التي تضم في عضويتها 102 نائبا لولاية تستغرق أربعة أعوام. ومع

بداية هذه الولاية الجديدة التي هي السابعة من نوعها منذ استقلال البلاد، تم إلغاء المجلس الوطني الانتقالي وتحويل اللجنة العسكرية لإعادة النظام الدستوري إلى هيئة استشارية لدى رئاسة الجمهورية.

5. ومنذ تولى الحكومة مهامها وحتى الانقلاب العسكري، كانت العملية الانتقالية تجري بشكل طبيعي بينما شهد الوضع السياسي تطورا مشجعا. وفي 6 أكتوبر، وقع في العاصمة بيساو تمرد عسكري بينما كان الرئيس المؤقت السيد هنريكي بريرا روسا والحكومة الجديدة يعملان على إعادة النظام الدستوري واستقرار المؤسسات. وقد احتل جنود مدججون بالأسلحة مفترقات الطرق الرئيسية والمراكز الاستراتيجية في المدينة، مطالبين بصرف ما تبقي من مكافآتهم عن خمسة أشهر بعد مشاركتهم في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. كما أكد المتمردون أنهم يحتجون ضد ظروف المعيشة الصعبة التي يواجهونها والرشوة في صفوف السلطات العسكرية.

6. عقد وزير الخارجية على الفور مشاورات مع المتمردين، بينما تمت الإطاحة بقيادة السلطات العسكرية التي اتهمت بأنها هي السبب في اندلاع التمرد واغتيل الجنرال فيريسيمو كوريبيا سييرا رئيس أركان الجيش والعقيد دومينغوس دو باروس، رئيس مصلحة الإعلام التابعة للجيش. أما الضباط الذين نجوا من القتل، فقد اعتقل عدد منهم ولجأ عدد آخر إلى البعثات الدبلوماسية في بيساو. وقد ندد بيان صدر عن وزير الخارجية البرتغالي بـ"محاولة الانقلاب العسكري". إلا أن المتمردين نفوا هذه التهمة على الفور وأوضحوا أن عملهم يندرج ضمن إطار نقابي.

7. وفي 8 أكتوبر، أصدرت بيانا عبرت فيه عما يساورني من قلق بالغ حيال الوضع السائد في غينيا بيساو. وفي هذا الصدد، استنكرت الخسائر في الأرواح وقمت بإدانة استخدام العنف وحث الأطراف كافة على العمل من أجل إيجاد تسوية في ظل احترام دقيق للشرعية الدستورية.

8. في إطار الجهود الرامية إلى وضع حد "للتمرد"، وقع ممثلو المتمردين ورئيس الوزراء مذكرة تفاهم بوساطة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وممثل رئيس الاتحاد الإفريقي وسفير نيجيريا في بيساو. وقد طلب المتمردون بإلحاح، التزام الحكومة في مذكرة التفاهم بالنظر في منح عفو شامل لجميع من شاركوا في انقلابات عسكرية منذ 1980. كما طالبوا أيضا بتعيين الجنرال تاغمي ناواي الذي كان يشغل منصب المفتش العام للقوات المسلحة رئيسا لأركان القوات المسلحة. وتمت الاستجابة لمطالب المتمردين وعين الجنرال ناواي رئيسا لأركان القوات المسلحة بموجب مرسوم رئاسي صدر في 28 أكتوبر. وقد باشر الجنرال ناواي ومساعدوه الثلاثة من البحرية والقوات البرية

والسلاح الجوي مهامهم في 11 نوفمبر بعد وجود فراغ على رأس الجيش في غينيا بيساو استغرق شهرا كاملا.

9. وفي 26 نوفمبر، صادقت الجمعية الوطنية الشعبية على العفو بموجب قرار صوت لصالحه 86 نائبا أغلبهم من الحزب الإفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، بينما امتنع نائبان من هذا الحزب عن التصويت. ويندرج هذا العفو ضمن عملية المصالحة الوطنية التي ستقوم اللجنة المقرر إنشاؤها بتحديد شكلها والإجراءات الخاصة بها.

10. ومن جهة أخرى، تم تحديد موعد الانتخابات الرئاسية التي قدرت تكاليفها بنحو 3.374.589.889 فرنكا إفريقيا أي ما يساوي 5.152.046 يورو في 19 يونيو 2005. ومن المفروض أن تسبقها عملية إحصاء واستكمال القوائم الانتخابية. وأنتهز هذه المناسبة لأدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة غينيا بيساو على تنظيم هذا الاقتراع الذي يشكل مرحلة حاسمة على طريق العودة إلى النظام الدستوري.

ثالثا - الوضع العسكري والمسائل الأمنية

11. جاء "التمرد" الذي حدث في 6 أكتوبر بعد مضي ستة أشهر فقط على الانتخابات التشريعية ليبرهن على أن عملية الانتقال نحو الديمقراطية ليست مستقرة كما كشفت هذه الحركة من جديد التدخل السافر للجيش وثقله في الإدارة السياسية للبلاد مما أدى مباشرة إلى إضعاف السلطة التنفيذية وتكريس الانقسامات القبلية داخل المجتمع في غينيا بيساو. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن القيادة العسكرية الجديدة تسعى جاهدة منذ تنصيبها إلى تحسين صورة الجيش، حيث قامت، فور توليها مهامها، بإعادة الضباط الذين تم إبعادهم تعسفا أو إحالتهم إلى التقاعد إلى مناصبهم، تشجيعا لروح التضامن. كما أعادت النظر في مكانة ودور الجيش في الحياة الوطنية.

12. وبالتالي، فإن من باب الأولوية إصلاح الجيش والمصالح الأمنية. وفي هذا الصدد، أدعو المجتمع الدولي مرة أخرى وخصوصا الجهات المانحة الرئيسية، إلى المشاركة، بشكل أكبر، في جهود تعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ هذا الإصلاح. وفي الوقت نفسه، أحث الجيش في غينيا بيساو على الكف، من الآن فصاعدا، عن التدخل في الإدارة السياسية للبلاد وفقا لما التزم به رئيس أركان الجيش في خطابه بمناسبة حلول العام الجديد وعلى تهيئة الظروف الضرورية لتحويله إلى جيش جمهوري تحت خدمة السلطة السياسية.

13. ومن جهة أخرى، يجدر الذكر بأنه منذ نهاية حرب التحرير ونتيجة للأزمات العديدة التي ابتليت بها البلاد، أصبحت كمية كبيرة من الأسلحة الخفيفة بحوزة السكان ويتعين على الاتحاد الإفريقي أن يقوم، بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة، بحملة لتوعية المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الأطراف المانحة تمهيدا لوضع برنامج لنزع السلاح.

رابعاً - الوضع الاقتصادي والاجتماعي

14. لقد ظل الوضع الاقتصادي حرجا حيث أن الحكومة لا تمتلك الموارد اللازمة لتغطية النفقات العادية وصرف متأخرات رواتب الموظفين. وبالرغم من وجود إمكانيات كبيرة، فإن عدم الاستقرار لا يشجع النشاط الاقتصادي. ولا تنتج غينيا بيساو إلا كمية قليلة من الأرز رغم كونها تستهلك كميات كبيرة منه، بل إنه تتوفر لديها الظروف اللازمة لإنتاج كميات تكفي لاستهلاكها الداخلي بل وللتصدير إلى الدول المجاورة. أما جوز البلاندر ومنتجات الصيد البحري التي كان من المفروض أن يتم تحويلها محليا لتحقيق القيمة المضافة، فليست على أحسن حال.

15. ولم تكن الدولة لتضمن الحد الأدنى لسيرها لو لا دعم صندوق الطوارئ للإدارة الاقتصادية الذي أنشئ بمبادرة من الفريق الاستشاري الخاص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لغينيا بيساو والذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلا أن هذا الصندوق قد نفذ وسيتوقف عن العمل مع نهاية العام الجاري.

16. تواجه المصالح الاجتماعية والصحية في البلاد وضعا حرجا نتيجة غياب البنى التحتية المناسبة والتمويل والموارد البشرية المؤهلة. ولأول مرة منذ ثلاثة أعوام، بدأت السنة الدراسية لعام 2004-2005 في أكتوبر وفقا لما كان مقررا وذلك بفضل دعم صندوق الطوارئ للإدارة الاقتصادية. وفي إطار الحملة الوطنية للتلقيح ضد شلل الأطفال، تم تلقيح 97% من الأطفال. ومن جهة أخرى وبفضل خطة دعم برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، انعقد المنتدى الوطني الأول حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سبتمبر.

17. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة اتخذت إجراءات مالية وإدارية ساهمت في زيادة الإيرادات الضريبية. وقد ثمنت مؤسسات بروتون وودس التي تقيم الحكومة تعاوننا وثيقا معها هذه الجهود الرامية إلى استئناف مراقبة الإيرادات الضريبية. وعليه، أجرى الطرفان مناقشات بشأن استكمال الوثيقة الاستراتيجية لتخفيف حدة الفقر تمهيدا للطاولة المستديرة التي كان من المقرر أصلا تنظيمها في أكتوبر 2004 والتي ألغيت فيما بعد نتيجة أحداث 6 أكتوبر.

18. وفي الفترة من 4 إلى 18 ديسمبر، قامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة إلى غينيا بيساو لمساعدة السلطات على إعداد ميزانية عام 2005. وقد ثمنت البعثة الجهود التي بذلتها الحكومة في مجال الإدارة. وفي انتظار التوصل إلى اتفاق على مستوى الاقتصاد الكلي مع صندوق النقد الدولي، تأمل الحكومة في الحصول على 5,3 ملايين يورو وهو مبلغ يمثل القسط الثاني من إعانة للميزانية قدرها 17,2 مليوناً يورو كان الاتحاد الأوروبي قد خصصها للبلاد في 2001. وسيتم بعد إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي دفع قسط إضافي قبل نهاية العام الجاري.

19. رغم ذلك كله وفي ظل الخراب الذي لحق بالنسيج الاقتصادي والمرافق الاجتماعية وتدهور الطرق والمواصلات والشبكة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية وزيادة حدة الفقر، يرى بعض الخبراء أن وضع غينيا بيساو يقتضي تكثيف الاستثمارات من قبل المؤسسات المالية الدولية. وهذه المبادرة يجب أن تكون مدعومة بإجراءات إصلاحية لإصلاح الإدارة وإدارة أفضل للخدمة العامة وترشيد المصروفات العمومية.

خامسا - حقوق الإنسان

20. إن وضع حقوق الإنسان في البلاد مثير للقلق. وقد شهدت غينيا بيساو عبر التاريخ حالات كثيرة من انتهاكات حقوق الإنسان. ومنذ ديسمبر 2002، يوجد 20 سجينا متهما بالتورط في انقلابات عسكرية رهن الاحتجاز. وقد تم الإفراج مؤقتا عن ثلاثة عشر منهم في يونيو 2004. وفي نوفمبر، تم إطلاق سراح جميع المعتقلين بضغط من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو انتظارا لمحاكمتهم.

21. ويأتي اغتيال الجنرال فيريسيمو والعقيد باروس في ظروف لم تتضح بعد ليعكس انعدام الأمن السائد في البلاد. كما أن عدم إيلاء كثير من المسؤولين السياسيين أي اهتمام لهذا العمل وغياب التحقيق لمعرفة منفعديه ودوافعهم يدلان على إفلات المجرمين من العقاب وتمتعهم بالحماية كما كان الحال في الماضي.

سادسا - الملاحظات

22. تعاني الأحزاب السياسية الرئيسية من أزمات داخلية. ويحاول الحزب الإفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر إدارة التعايش بين تيارات منقسمة حول المسائل الرئيسية بما فيها مسألة عودة الرئيس برنادو فييرا

وترشيحه في الانتخابات الرئاسية وذلك في ظل الصراع على السلطة بين بعض من زعماء الحزب. وقد شهد حزب التجديد الاجتماعي بعض حالات الارتداد والانشقاق التي أدت إلى ظهور حزب منافس. وعلى ما يقال، يحظى هذا الحزب الذي ينحدر أغلب أعضائه من قبيلة البلانتي بتأييد أغلبية الزعماء العسكريين. ويرى خصوم هذا الحزب أن هدفه يتمثل في إعادة الرئيس المخلوع كومبا يالا إلى السلطة. وأخيراً، فإن الحزب الاجتماعي والديموقراطي المتحد الذي كان له 17 نائباً في البرلمان قد خسر 12 منهم. ويدعي هؤلاء المنشقون بأنهم أصبحوا مستقلين فيما يشتهه البعض في أنهم أصبحوا من أعوان رئيس الوزراء. أما حالة البلبلة التي نتجت عن ذلك، فتثير قلق الأطراف المانحة التي أصبحت تميل أكثر فأكثر إلى التحرر من التزاماتها تجاه البلاد رغم المناشآت المتكررة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأدعو الأحزاب السياسية في غينيا بيساو التي لها دور أساسي في ترسيخ الوعي السياسي إلى التحلي بالنضج وروح المسؤولية والعمل على إرساء الديمقراطية.

23. إن العفو الشامل الذي صوتت عليه الجمعية الوطنية الشعبية قد قسم الشعب في غينيا بيساو بين مؤيد ومعارض، فيرى البعض أن هذا العفو يكرس الإفلات من العقاب ويعكس نوعاً من اللامبالاة والاستخفاف بالضحايا وأسرهم، بينما تعتقد أغلبية أعضاء الحزب الإفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر أن العفو يلغي كافة الأعمال المرتكبة في عهد الرئيس فييرا الذي حكم البلاد من 1980 إلى 1990 والذي منع من ممارسة الأنشطة السياسية حتى عام 2009، وفقاً للدستور السابق الذي كان ساري المفعول حتى سبتمبر 2003. كما أن العفو يلغي الاتفاق الذي كان كومبا يالا قد تنازل بموجبه عن السلطة وقبل عدم ترشيح نفسه لأية انتخابات لمدة خمس سنوات. وعليه، فقد قدم الرئيسان ترشيحهما للانتخابات الرئاسية.

24. صادقت المحكمة العليا على 14 ترشيحاً من أصل 21. ومن المرشحين الذين قبلت بهم المحكمة العليا الرئيسان السابقان فييرا، المرشح المستقل الذي يحظى بتأييد "مجموعة الثلاثين ألفاً" (وهي منظمة للمجتمع المدني عادت إلى البلاد بعد سنوات قضتها في المنفى في البرتغال) وكومبا يالا الذي رشحه حزب التجديد الاجتماعي وتأييده "حركة كومبا يالا الرئيس" ومالام باكاي سانحا. ومن هؤلاء المرشحين أيضاً السيدة أنتيونيتا روزا غوميز، وزيرة الخارجية السابقة ومرشحة المنتدى المدني/الاجتماعي الديموقراطي في غينيا بيساو، وهي المرأة الوحيدة التي تخوض الانتخابات الرئاسية. كما سيشارك في هذه الانتخابات المعارضون إدريس ديالو من حزب الوحدة الوطنية وفوستينو فودول إيمبالي من حزب بيان الشعب وسالفاتور تيونغو دومينغوس من حزب المقاومة في غينيا

بيساو/بافاتا. وقد تم من جديد قبول ثلاثة من بين المرشحين الذين تقدموا بطلب إلى المحكمة العليا لإعادة النظر في ترشيحاتهم المرفوضة ومن بينهم رئيس الوزراء السابق فادول. في النهاية، سيخوض الانتخابات الرئاسية 17 مرشحا.

25. إن قرار كبار الشخصيات السياسية في غينيا بيساو بترشيح أنفسها للانتخابات الرئاسية ومواقف بعض الضباط- الجنرالات المؤيدة لبعض المرشحين قد أسهم في زيادة حدة التوتر السياسي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، أدعو الأطراف في غينيا بيساو إلى التحلي بضبط النفس وروح المسؤولية والعمل على ترسيخ الديمقراطية. كما أكد مجددا استعدادي لبذل قصارى جهدي لتشجيع حسن سير هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام. وفي الوقت نفسه، أشجع دول المنطقة على مواصلة تقديم دعمها الكامل للعملية الانتقالية.

26. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه مع أن الوضع في البلاد يبقى هادئا نسبيا فإن تبعات التمرد الذي وقع في 6 أكتوبر قد خلقت توترا تفاقم خلال الأشهر الماضية نتيجة عدة عوامل منها تفكك الأحزاب السياسية والقرار المثير للجدل للرئيسين السابقين فييرا ويالا بترشيح نفسيهما والإعلان الذي أصدره كومبا يالا في 15 مايو 2005 مدعيا فيه بشرعيته كرئيس الجمهورية وداعيا إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية وكذلك محاولته احتلال قصر الرئاسة ليلة 25 مايو بدعم مجموعة من الجنود.

27. وبناء على ما سبق وسعيا لدعم العملية الجارية، أوصي، إقتداء بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية، بأن يصرح المجلس بفتح مكتب اتصال ذي هيكل صغير الحجم في بيساو على أن يكون هدفه هو تقديم دعم الاتحاد الإفريقي في إطار الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لترسيخ السلام والديموقراطية في غينيا بيساو.

African Union Commission (AUC)

PAPS Digital Repository

<https://papsrepository.africa-union.org/>

PSC Outcomes

Communiqués

2005-06-08

Communiqué of the 31st Meeting of the Peace and Security Council of the African Union Held on 8 June 2005, Addis Ababa, Ethiopia.

Peace and Security Council

African Union Commission

<https://papsrepository.africa-union.org/handle/123456789/1320>

Downloaded from PAPS Digital Repository, Department of Political Affairs, Peace and Security (PAPS)